دراسة تحليلية للسياسة التجارية الخارجية في العراق للمدة (2008-2023) وسبل تطوير أداءها

م.د. عبد الناصر قادر رضا
وزارة التربية / مدير إداري في المديرية العامة للتربية في محافظة كركوك

ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL (EASJ)
EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.16

دراسة تحليلية للسياسة التجارية الخارجية في العراق للمدة (2008-2023) وسبل تطوير أداءها

An Analytical Study of Iraq's Foreign Trade Polic for the period (2008-2023) and Ways to develop its performance

م. د. عبد الناصر قادر رضا *
وزارة التربية / مدير إداري في المديرية العامة للتربية في محافظة كركوك

Teacher Dr. Abdulnaser Qader Ridha *
Ministry of Education / Administrative Director in the General Directorate of Education in Kirkuk

تاريخ الاستلام: 2024/10/02 تاريخ القبول: 2024/10/29 تاريخ النشر: 2025/03/01
Received: 02/10/2024 Accepted: 29/10/2024 Published: 01/03/2025

المستخلص:

تعد اجراء دراسة تحليلية للسياسة التجارية الخارجية في العراق خطوة هامة في تشخيص مسار هذه السياسة وواقعها، ومدى تماشيها مع الأوضاع المحلية والعالمية. لذلك فإن الدراسة الحالية سوف تهدف لتقديم تحليل بأسلوب علمي لهذه السياسة خلال المدة (2008 – 2023)، من خلال التطرق لأهم أدوات واجراءات السياسة التجارية العراقية، مع تحليل لوضع الميزان التجاري العراقي، ودرجة الانكشاف الاقتصادي، مع تشخيص مستويات الاعتماد على الصادرات والاستيرادات القادمة من الخارج، ومن ثم تحديد سبل تطوير السياسة التجارية الخارجية التي سوف تعمل على تعزيز مكانة العراق في الساحة التجارية الاقليمية والعالمية. وقد اعتمدت الدراسة الحالية على فرضية مفادها "إن السياسة التجارية الخارجية في العراق تعاني من واقع متأثر بالأوضاع الداخلية وتوتراتها، وتأثرها بالصدمات الاقتصادية الخارجية المتأتية من صدمات الصادرات من النفط الخام باعتبارها عنصر أساسي في مجموع الصادرات، والتي انعكست في انكشاف الاقتصاد العراقي، واعتمادية كل من الصادرات والاستيرادات على العالم الخارجي، ولذلك لابد من ايجاد السبل التي تطور واقع السياسة التجارية في العراق". ومن أجل اختبار الفرضية سيتم استخدام التحليل الوصفي والاستنباطي للبيانات التجارية للعراق مع العالم الخارجي، وخلال مدة الدراسة المختارة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة التجارية الخارجية في العراق تواجه بعض الضغوطات المؤثرة في فاعليتها، منها الضغوط السياسية والتوترات الأمنية، والصدمات الاقتصادية الخارجية التي تجعل من الصادرات السلعية (بالأخص النفطية منها) تواجه تقلبات كثيرة، وكذلك فإن الاستيرادات العراقية قد تأثرت بعوامل داخلية أثرت في أسعارها وكميات استيرادها. لذلك فإن مجموع الصادرات العراقية خلال مدة الدراسة سجل المعدل المركب للنمو تطور بسيط بلغ 3%، وإن النمو المركب للاستيرادات من الخارج قد تطور بنسبة 3.9%.

الكلمات المفتاحية : السياسة التجارية الخارجية، الميزان التجاري، الصادرات، الاستيرادات، الانكشاف الاقتصادي.

Abstract:

Conducting an analytical study of Iraq's foreign trade policy is an important step in diagnosing the course and reality of this policy, and its consistency with local and global conditions. Therefore, the current study will aim to provide a scientific analysis of this policy during the period (2008-2023), by addressing the most important tools and procedures of Iraqi trade policy, with an analysis of the status of the Iraqi trade balance, and the degree of economic exposure, with a diagnosis of the levels of dependence on exports and imports coming from abroad, and then

*Corresponding Author email:
abdulnaser.qader.ridha@gmail.com

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.16

determining ways to develop foreign trade policy that will work to enhance Iraq's position in the regional and global trade arena. The current study was based on the hypothesis that "Iraq's foreign trade policy suffers from a reality affected by internal conditions and their tensions, and its impact on external economic shocks resulting from shocks to exports of crude oil as a basic element in total exports, which were reflected in the exposure of the Iraqi economy, and the dependence of both exports and imports on the outside world, and therefore it is necessary to find ways to develop the reality of trade policy in Iraq." In order to test the hypothesis, descriptive and inferential analysis of Iraq's trade data with the outside world will be used, during the selected study period.

The study concluded that Iraq's foreign trade policy faces some pressures that affect its effectiveness, including political pressures, security tensions, and external economic shocks that make commodity exports (especially oil) face many fluctuations, and Iraqi imports have also been affected by internal factors that have affected their prices and import quantities. Therefore, the total Iraqi exports during the study period recorded a simple compound growth rate of 3%, and the compound growth of imports from abroad has developed by 3.9%.

Keywords: Foreign Trade Policy, Trade Balance, Exports, Imports, Economic Exposure.

المقدمة

تعد السياسة التجارية الخارجية جزءاً أساسياً من السياسة الاقتصادية لأي بلد، حيث تلعب دوراً أساسياً في تحديد مستوى تقدم البلد بالنسبة للعالم الخارجي، كما تؤثر في النمو الاقتصادي ومستوى تنميته، إذ يؤثر في المسار التنموي للبلد وتوجهاته المستقبلية. كما تنعكس الفلسفة الاقتصادية المتبناة من قبل البلد على توجهات السياسة التجارية فيه وأدواته واجراءاته ناحية التجارة الخارجية. وبالنسبة للسياسة التجارية الخارجية في العراق فإنه بفضل ثرواته الطبيعية وطبيعة اقتصادهُ الريعي يعد نموذجاً هاماً في اجراء دراسة تحليلية لأدوات واجراءات السياسة التجارية فيه، ومستويات نمو تجارته مع العالم الخارجي، والتوزيع النسبي في هذه التجارة مع شركاءه التجاريين على المستويين الاقليمي والعالمي، إذ شهدت السياسة التجارية الخارجية تطورات كثيرة خلال المدة من 2008 إلى 2023، بسبب مواجهة السياسة التجارية العراقية العديد من العوامل والمتغيرات والصدمات المحلية والخارجية، بدءً من عدم الاستقرار السياسي والتوترات الأمنية، وصولاً إلى حدوث الصدمات الاقتصادية المحلية والخارجية، والاضطرابات الاقليمية (كالربيع العربي)، وكل ما سبق أثر بشكل مباشر وغير مباشر على أداء التجارة الخارجية للعراق مع دول العالم الخارجي.

فضلاً عن ذلك، فإن بيع الصادرات من النفط الخام قد انعكس في مجموع الصادرات وحجمها، وفي وضع الميزان التجاري العراقي بتسجيله فوائض تجارية. كما إن تلبية الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات المختلفة تتم اشباعها بالاعتماد على الاستيرادات الخارجية، مما يجعل الاقتصاد العراقي منكشفاً اقتصادياً على العالم الخارجي.

مشكلة البحث :

تدور هذه المشكلة حول عدم فاعلية أدوات السياسة التجارية الخارجية في العراق واجراءاتها، بسبب عوامل وصعوبات محلية وعالمية مؤثرة في حجم التجارة الخارجية ومكوناتها من الصادرات والاستيرادات. لذلك فمن الممكن طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

هل هنالك من تطور في واقع السياسة التجارية الخارجية في العراق؟ ومدى حاجتها للسبل الكفيلة بتطوير مستواها؟

ومن هذا التساؤل ممكن التساؤلات الفرعية الأتية:

- ما هي أدوات واجراءات السياسة التجارية الخارجية في العراق؟
- ما هي مديات تطور الصادرات والاستيرادات العراقية خلال مدة الدراسة؟
- ما هو مستوى الانكشاف الاقتصادي في العراق، وتبعيته للعالم الخارجي؟
- ما هي مستويات التوزيع النسبي بين الشركاء التجاريين للعراق؟
- ما هي سبل تطوير السياسة التجارية الخارجية في العراق؟

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.16

اهمية البحث :

تنبع الأهمية في إن دراسة السياسة التجارية الخارجية في العراق وتحديد أدواتها واجراءاتها مع تحليل حجم التجارة الخارجية وتوزيعها النسبي على الدول الاقليمية والعالمية، تعد خطوة ضرورية لفهم مسار هذه السياسة وتماشيها مع الأوضاع المحلية والعالمية.

الهدف من البحث :

يتناول البحث العديد من الاهداف اهمها :

1- تقديم تحليل للسياسة التجارية الخارجية في العراق خلال المدة (2008 – 2023)، من خلال التركيز على أدوات واجراءات هذه السياسة.
2- تقديم تحليل لوضع الميزان التجاري العراقي، وتشخيص درجة الانكشاف الاقتصادي، ومديات الاعتماد على الصادرات والاستيرادات من الخارج، وتحديد مستويات توزيع التجارة الخارجية على الشركاء التجاريين للعراق.
3- تحديد سبل تطوير السياسة التجارية الخارجية، مما يعزز من مكانة العراق في الساحة التجارية الاقليمية والعالمية.

فرضية البحث:

لتحقيق أهداف البحث يتم الاعتماد على الفرضية الآتية:

"إن السياسة التجارية الخارجية في العراق تعاني من واقع متأثر بالأوضاع الداخلية وتوتراتها، وتأثرها بالصدمات الاقتصادية الخارجية المتأتية من صدمات الصادرات من النفط الخام باعتبارها عنصر أساسي في مجموع الصادرات، والتي انعكست في انكشاف الاقتصاد العراقي، واعتمادية كل من الصادرات والاستيرادات على العالم الخارجي، ولذلك لابد من ايجاد السبل التي تطور واقع السياسة التجارية في العراق".

مواد البحث ومنهجه:

من أجل تحقيق هدف البحث وتشخيص صحة فرضيته فإنه سوف يتم الاعتماد على البيانات الرسمية ذات العلاقة بالسياسة التجارية في العراق الصادرة عن وزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي، من أجل دراسة هذه البيانات وتحليلها بالاعتماد على منهج التحليل الوصفي – الاستنباطي وخلال مدة الدراسة المختارة.

حدود البحث: هي كالآتي:

1- الحدود المكانية: متمثلة بالاقتصاد العراقي.

2- الحدود الموضوعية: عبارة عن دراسة السياسة التجارية الخارجية في العراق ومكوناتها وتوزيعها الجغرافي.

3- الحدود الزمنية: تتمثل بالمدة من 2008 إلى 2023.

المبحث الأول: الجانب المفاهيمي للسياسة التجارية الخارجية وأهميتها

أولاً: مفهوم السياسة التجارية الخارجية:

تعد السياسة التجارية الخارجية Foreign Trade Policy أحد الأجزاء الهام في السياسة الاقتصادية للدولة، والتي تعمل على التأثير في العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية، فهذه السياسة تعرف على "أنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل تحقيق أهداف معينة على صعيد التجارة الخارجية مع دول العالم الأخرى، فهذه الإجراءات تعمل على تطوير العلاقات الدولية مع شركائها التجاريين، وتحقيق الحماية الاقتصادية على المستوى المحلي، فضلاً عن تدعيم التطور الاقتصادي للدولة عبر تنظيم مساهمة التجارة الخارجية وزيادة أهميتها النسبية في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين التوازن مع العالم الخارجي من خلال التأثير في ميزان المدفوعات" (كنونة، 1990: 105). بذلك فإن للسياسة التجارية الخارجية مكانة بارزة على المستوى المحلي والدولي، فتساهم هذه السياسة على المستوى المحلي في برامج وخطط التنمية الاقتصاية، وتحقيق نمو اقتصادي للقطاعات المختلفة في الاقتصاد المحلي، كما تساهم السياسة في تحديد طبيعة الوضع الاقتصادي على المستوى الدولي عبر تحديد مكانة الدولة في الأسواق وتقسيم العمل على الصعيد الدولي، بمعنى مكانة الدولة على مستوى الساحة الاقتصادية الدولية (الشمري وجياد، 2022: 16).

كما تعرف السياسة التجارية الخارجية "بأنها مجموعة الوسائل والأدوات التي تؤثر في التجارة الخارجية للدولة عبر طرق مختلفة سواء مباشرة أم غير مباشرة". فهذه السياسة تعمل من خلال هذه الوسائل على تعظيم العوائد الاقتصادية والمالية المتأتية من التبادل التجاري مع دول العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة (Tazait, 2015: 29). عليه تتخذ السلطات الاقتصادية مجموعة من الإجراءات باستخدام أدوات تؤثر في مسار التجارة مع الاقتصاديات الدولية بشكل كي

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.16

ونوعي، عبر تنظيم العلاقة التجارية بين القطاعات الاقتصادية المحلية وبين باقي الدول الخارجية، من أجل تحقيق أهداف متنوعة منها تجارية واقتصادية ومالية واجتماعية معينة (Mordkm, 2008: 159 – 161) و(الجبوري والجبوري، 2021: 899 – 900).

بذلك فإن السياسة التجارية الخارجية تعتبر طريقة ومنهج تتخذه الدولة من أجل إدارة حركة الاستيرادات والتصدير للمنتجات السلعية والخدمية عبر الحدود الدولية، فهذه السياسة يتم تشريعها رسمياً من قبل المؤسسات والأجهزة الرسمية للدولة من أجل تقييد النشاط التجاري الخارجي بمستوى معين، أو تحرير هذا النشاط عبر إزالة العقبات الاقتصادية والإدارية المختلفة والتي قد تواجه التجارة الخارجي مع الدول الاقليمية والعالمية، إذ يتم ترجمة التشريعات الرسمية بمجموعة من اللوائح والإجراءات من قبل بعض السلطات المسؤولة التي تنظم التجارة مع العالم الخارجي وتعمل على تنفيذ هذه السياسة على أرض الواقع العملي (هلال، 2014: 106).

مما سبق فإن السياسة التجارية الخارجية ممكن تعريفها على أنها "الإجراءات التي تتبنى مجموعة من الوسائل للتأثير في حجم التجارة الخارجية، من خلال تنظيم العلاقات الدولية للاقتصاد المحلي مع باقي الدول التي تعتبر شركاء تجاريين، وتلجأ الدولة لهذه السياسة من أجل تحقيق غايات محددة خلال مدة زمنية معينة".

ثانياً: أهداف السياسة التجارية الخارجية:

إن السياسة التجارية الخارجية لها أهداف متنوعة تختلف باختلاف الفلسفة التجارية والاقتصادية المطبقة في الدولة، فقد تكون سياسة تجارية حمائية أو ذات حرية في التبادل التجاري. وعلى العموم من الممكن توضيح أهم أهداف هذه السياسة كالآتي:

1- تحاول السياسة التجارية الخارجية تغيير إتجاه العوائد الاقتصادية المتحققة من التجارة الخارجية لصالح الشركات المحلية، فقد يؤدي الدعم المقدم للشركات المحلية إلى زيادة استثماراتها وإنتاجها السلعي، ومن ثم تصديرها للفائض من هذه المنتجات، مما يزيد من أرباحها بمقدار يزيد عن الدعم المقدم لها (عبد القادر، 2011: 69 – 70).

2- تسعى السياسة التجارية الخارجية إلى تحقيق الحماية للصناعات المحلية من منافسة الصناعات الأجنبية، إذ الاخيرة تتمتع باستثمارات رأسمالية كبيرة وتكنولوجية عالية الدقة والتطور (Krugman & et al, 2022: 328 – 331).

3- قد تهدف هذه السياسة لتشجيع الاستثمارات التي تنتج سلع معدة للتصدير، من خلال اعتماد استراتيجية ذات أدوات مالية تدعم المنتج المحلي بهدف تصديره للخارج، والعمل على إيجاد مناطق تجارة حرة تتمتع بمزايا وحوافز تشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية، بما يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتج المحلي في الأسواق العالمية، كما يقود لزيادة الواردات النقدية للبلد (Shiha, 2000: 30 - 31).

4- تشجيع الصادرات الصناعية والزراعية وتمكينها من مواجهة التنافسية الأجنبية، والتي تحقق نمواً متزايد في الموارد المالية الأجنبية للبلد (عبد القادر، 2011: 69 – 70).

5- زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار والإنتاج، من أجل جعل هذا القطاع القاطرة لقيادة عملية التنمية الاقتصادية في البلد، لتقود إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاستخدام لعناصر الإنتاج المختلفة (Krugman & et al, 2022: 328 – 331).

6- السعي لتحقيق التوازن التجاري الداخلي والخارجي، من خلال تقديم الحماية للوحدات الاقتصادية المحلية، وتقديم الوسائل الكفيلة بحماية منتجات هذه الوحدات من التقلبات الخارجية التي قد تحدث نتيجة أزمات اقتصادية وصدمات متأتية من الأسواق الخارجية (Krugman & et al, 2022: 328 – 331).

7- حماية الاقتصاد المحلي من الاغراق السلعي الذي قد يحدث نتيجة اتباع بعض الدول والشركات الخاصة لسياسة التمييز السلعي Product Discrimination Policy لمنتجاتها، فقد تبيع هذه الدول منتجاتها المنتجة في اقتصادها بسعر محلي يختلف عن الذي تبيعه في الأسواق الخارجية، إذ قد تبيع بسعر أقل من نفقات الإنتاج أو بأسعار تقل عن السلع البديلة المتوفرة في الأسواق المصدرة لها، أو قد تباع بأسعار تقل عن تلك الموجودة في بلدانها الأصلية (الاطرش، 2000: 33 - 34).

8- تعمل هذه السياسة على إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات المجتمعية المختلفة، وحماية مصالح بعض الطبقات الاجتماعية مثل الفلاحين والمزارعين والمنتجين لسلع ضرورية أو أساسية، والتي سوف تحقق منافع اقتصادية ومجتمعية أخرى للبلد (هلال، 2014: 107).

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.16

المبحث الثاني: الجانب التحليلي للسياسة التجارية في العراق خلال المدة (2008 – 2023) وتطوير أداءها

أولاً: السياسة التجارية الخارجية في العراق: الأدوات والاجراءات:

تعد السياسة التجارية الخارجية في العراق ذات أهمية في تنظيم التجارة الخارجية لكل من الاستيراد والتصدير التي لها أثر واضح في الاقتصاد العراقي، إذ استخدمت هذه السياسة عدد من الأدوات منها الآتي: (مسلم ومحمود، 2018: 410 – 411)

1- **الأدوات السعرية غير المباشرة:** التي تتضمن كل من: التعرفة الكمركية، الرسوم والأجور الكمركية للاستيراد والتصدير، التقييم الكمركي، إعانات حكومية للتصدير.

2- **الأدوات الكمية المباشرة:** وتتمثل بالمحظورات من الاستيراد والتصدير، الاجراءات الخاصة بالحصول على تراخيص الاستيراد والتصدير، التسجيل للوحدات الاقتصادية كمتطلبات العمل في الاستيراد، الأمور التنظيمية الأخرى لكل من الاستيراد والتصدير، تدابير سارية ضمن الاجراءات الصحية والبيئية متعلقة بالتجارة الداخلية والخارجية، الجوانب الإدارية والفنية لأعمال الكمارك.

وممكن توضيح بعض الاجراءات التي اتخذتها السلطات الحكومية منها التشريعية والضريبية:

أ. السياسة الحكومية في ضمان حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة الخارجية: وتتضمن اجراءات حكومية تساهم في تحقيق الأتي:

- ✓ حماية منتجات أشباه الموصلات، والأنواع المحمية من النباتات.
- ✓ تحقيق التطابق بين النظام القانوني العراقي مع اتفاقية الملكية التجارية لحقوق الملكية الفكرية Agreement on Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS)، وتنص هذه الاتفاقية على أن الأعضاء حماية الملكية الفكرية للبضائع المتاجر بها، وفق معايير منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتجارة (TRIPS, 2017: 3)).

ب. فرض الضرائب: باعتبار الضرائب إحدى أدوات السياسة التجارية الخارجية فإن السلطة الضريبية في العراق تعمل على تهيئة النظام الضريبي وقواعده ولصالح تنشيط التجارة الخارجية، إذ تم فرض رسم ضريبي على الاستيراد بنسبة 5% من السلع المستوردة، لتقوم الحكومة العراقية بتحويله كرسم اعفاء وداعم للتصدير، كما تم منح المزيد من الاعفاء على ضريبة الدخل للمنتجين المحليين ذوي الأعمال التجارية الخاصة، إذ يتم منح اعفاء ضريبي للشركات المحدودة والمساهمة الخاصة والمختلطة بنسبة ثابتة هي 15% لكل شركة، وتعليق فرض ضريبة بنسبة 25% على أرباح هذه الشركات. كما يمنح العاملين في القطاعات العامة والمختلطة والخاصة في للوحدات الإنتاجية والخدمية، فيحق لموظفي القطاع العام والمختلط الحصول على اعفاء ضريبي عن الدخول المتحصلة بقيمة 5 ملايين و300 الف دينار، ويمنح اعفاء ضريبي على الدخل للعاملين في القطاع الخاص بمبلغ قدره مليونين وخمسمائة الف دينار، وأيضاً نسب اعفاء ضريبي على الدخول بنسب متصاعدة من 3% للمبالغ المتحصلة كدخل والتي تصل لـ 250 الف دينار، وإلى نسبة 15% للمبالغ التي تتجاوز المليون دينار (سلطة الائتلاف المؤقتة، 2004: 1 – 18)، إن الهدف مما سبق هو تنشيط الواقع التجاري في العراق.

كذلك فقد تم اقرار قانون التعرفة الكمركية ذي الرقم 22 لسنة 2010 الذي نص على استيفاء رسوم كمركية على سلع مستوردة وفق نسب منصوص عليها في جداول خاصة برسوم التعريفة والرزنامة الزراعية الملحقة بالقانون، إذ تراوحت نسب الرسوم ما بين 5% إلى 25% من السلع المستوردة الاستهلاكية والإنتاجية، والتي تم تبويبها ضمن بنود فرعية للجداول والرموز الرقمية حسب النظام العالمي المنسق مع منظمة الكمارك الدولية،. كما يفرض الرسم الكمركي على السلع المستوردة غير الواردة في جداول رسوم التعريفة بنسبة لا تزيد عن 20% من قيمة السلعة المستوردة. إن الغرض من قانون التعرفة هو إصلاح الاقتصاد العراقي بما يواكب المستجدات المحلية والدولية (قانون التعرفة الكمركية: الجزء الأول، 2010: 1 – 3) و(قانون التعرفة الكمركية: الجزء الثاني، 2010: 425 – 742).

ت. الاجراءات التنظيمية والرقمية: ضمن آليات تنفيذ البرنامج الحكومي لوزارة التجارة العراقية قامت في عام 2019 باطلاق "نقطة تجارة العراق الدولية Iraqi International Trade Point"، من أجل إيجاد فرص للتجارة الإلكترونية لشركات القطاع الخاص، ومن أجل توسيع فرص التبادل التجاري العابر للحدود، ولتكون النقطة أداة جديدة لأحداث تغيرات نوعية على منظومة التجارة التقليدية على المستوى المحلي والدولي. وتعمل هذه النقطة على تسجيل الشركات الخاصة مقابل دفع رسوم بقيمة 50 الف دينار بشكل نقد أو صك معنون الى الشركة العامة للمعارض والخدمات

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.16

التجارية العراقية. ويقوم الموقع الإلكتروني كمنصة للترويج للشركات المسجلة في الموقع، وتوفير امكانية نشر الفرص التجارية لهذه الشركات وحسب منتجاتها (البيع أو الشراء)، ويوفر الموقع مساحة اعلانية للجميع مقابل رسم، وكذلك إمكانية ارسال المناقصات أو إقامة المعارض للشركة المسجلة، كما توفر نقطة التجارة الدولية في حالة رغبة أي من الشركات المسجلة سابقاً إمكانية تغيير نوع نشاطها التجاري من استيراد الى تصدير أو العكس (https://iitp.mot.gov.iq/Home/Post?Id=1124).

وفي محاولة تفعيل "صندوق دعم التصدير Export Promotion Fund" فإن الحكومة العراقية أصدرت في عام 2021 التعليمات الأتية: (https://www.epf.gov.iq/?article=23)

- ❖ تقديم عقد تأسيس الشركة المصدرة للسلع والتي تروم الحصول على الدعم من الصندوق.
- ❖ تقديم اجازة التصدير الصادرة من وزارة التجارة العراقية.
- ❖ تقديم حوالة مصرفية أو اعتماد مستندي بقيمة السلعة المصدرة، والمعززة بتأييد البنك المركزي العراقي بدخول المبالغ في الحساب المصرفي للمصدر (بالدولار الأمريكي) في أحد المصارف العراقية.
- ❖ تكون المدة الزمنية لتقديم طلب الدعم للمصدر خلال سنة واحدة من تاريخ صدور اجازة التصدير، ويضاف إليها ستة أشهر لاحتمالية التأخر في تحويل المبالغ.

ثانياً: واقع السياسة التجارية الخارجية في العراق خلال المدة (2008 – 2023):

من الممكن تحليل هذا الواقع عبر المؤشرات الأتية:

1. وضع الميزان التجاري Trade Balance: الملاحظ من البيانات الواردة في الملحق (1) والشكل (1) أن الميزان التجاري العراقي قد سجل معدل نمو مركب بلغ 1.4% خلال المدة (2008 – 2023)، نتيجة تسجيل نمواً مركباً متقارباً لكل من الصادرات والاستيرادات العراقية بمعدلي بلغا 3% و3.9% على التوالي. فقد كان هذا الميزان كان في وضع فائض تجاري ذو تصاعد متذبذب والمرتبط في الغالب بمستوى تذبذب الصادرات النفطية العراقية للعالم الخارجي والتي تتأثر بمتغيرات عالمية خارجية وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. عدا عامي 2009 و2020 اللذان سجلا عجزاً تجارياً، بسبب تأثر العراق والعالم بالأزمات المالية في عام 2008، وتبعات الأزمة الصحية (المعروفة بجائحة كورونا) في عام 2019 والتي استمر تأثيرها لعام 2021، إذ تم إغلاقة الحدود العالمية لينخفض النشاط التجاري الدولي، ومن بينها النشاط التجاري العراقي مع العالم الخارجي.

حيث سجل عام 2008 فائضاً تجارياً بمقدار 26696 مليون دولار، ليسجل في العام التالي عجزاً تجارياً بلغ 2161- مليون دولار، نتيجة تأثر الصادرات العراقية بانعكاسات الأزمة المالية آنذاك على الاقتصاد العراقي والعالمي، مما خفض الطلب العالمي على الإنتاج المحلي بالأخص النفطي منه، إذ انخفضت الصادرات في ذلك العام بمعدل سنوي بلغ 36.9-%، وبقيمة 39260 مليون دولار، مقابل ارتفاع في مقدار الاستيرادات بمعدل 16.7%، وبقيمة 41421 مليون دولار وذلك في عام 2009. وبعد هذا العام سجل الميزان التجاري العراقي فائضاً تجارياً متذبذباً من عام 2010 لغاية عام 2019 بقيم تراوحت ما بين (4339 – 40624) مليون دولار، نتيجة تذبذب الصادرات خلال هذه المدة بمعدلات تغير سنوية ما بين (48.3-% - 54.3%)، وبقيم تراوحت ما بين (40584 – 94484) مليون دولار، مقابل استيرادات بقيم تراوحت ما بين (34261 – 58795) مليون دولار، ومعدلات تغير سنوية متذبذبة ما بين (26.6-% - 27.1%)، بسبب ارتباط الصادرات والاستيرادات بمتغيرات سعرية خارج سيطرة السياسة التجارية العراقية، كما يشير إلى انخفاض فاعلية أدوات واجراءات هذه السياسة في التأثير الفعال بوضع الميزان التجاري العراقي واتجاهات مكوناته.

وخلال المدة (2020 – 2023) سجل الميزان التجاري العراقي في البدء عجزاً تجارياً بمقدار 1430- مليون دولار، ومن ثم فائضاً تجارياً تراوح ما بين (32235 – 62851) مليون دولار، نتيجة تأثر الميزان بتذبذب الصادرات والاستيرادات، إذ تذبذبت الصادرات خلال هذه المدة بمعدلات تغير سنوية ما بين (42.6-% - 61.5%)، وبقيم تراوحت ما بين (46863 – 118045) مليون دولار، كما تذبذبت الاستيرادات بمعدلات تغير سنوية ما بين (16.9-% - 35.1%)، وبقيم ما بين (40849 – 65826) مليون دولار، وهذا التذبذب يعود بسبب عوامل ومتغيرات خارج سيطرة الاقتصاد العراقي، وضعف قدرة السياسة التجارية الخارجية في التأثير بحجم كلاً من الصادرات والاستيرادات العراقية.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.16

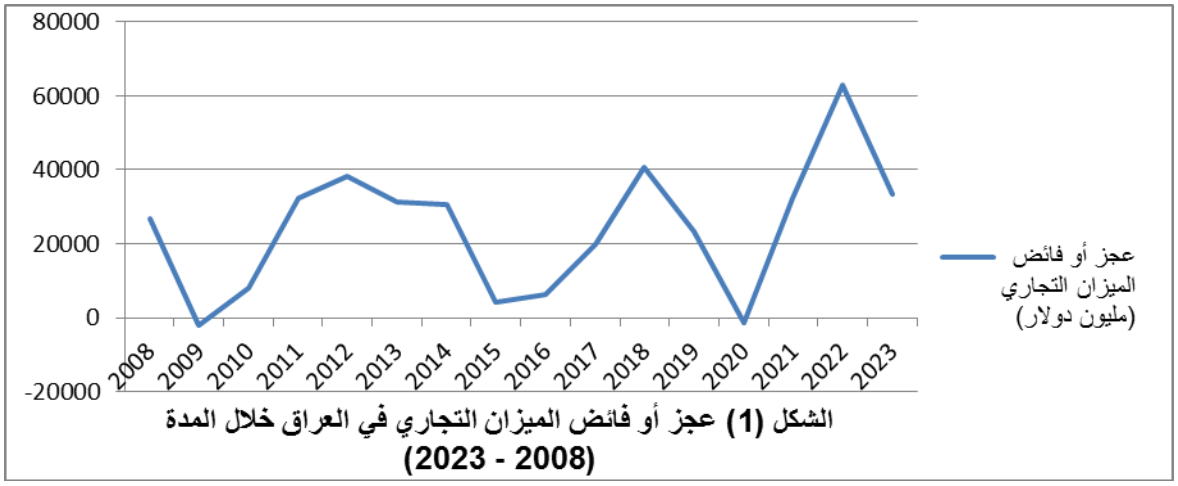

الشكل (1) عجز أو فائض الميزان التجاري في العراق خلال المدة (2023 - 2008)

المصدر: تم اعداد الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على الملحق (1).

2. مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي Economic Exposure (EE): يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة في تشخيص قوة الاقتصاد المحلي بالنسبة للعالم الخارجي، عبر وجود تنوع إنتاجي عالي والفائض منه معد للتصدير ووجود ميزة تنافسية يمتلكها الاقتصاد، كما تكشف درجة الانكشاف الاقتصادي وجود تشوهات واختناقات إنتاجية للسلع والخدمات المنتجة المحلية من خلال جانبي الصادرات والاستيرادات، ومدى تبعية الاقتصاد المحلي للعالم الخارجي (Birdsall, & Hamoudi, 2002: 3 – 30) و(Rasheed & et al., 2020: 85 - 93). وكلما تجاوزت درجة الانكشاف الاقتصادي نسبة 45% فإن الاقتصاد المحلي في حالة انكشاف اقتصادي للعالم الخارجي (حسوني وعبد الكاظم، 2019: 336).

ومن الممكن أن نستخرج درجة الانكشاف الاقتصادي من خلال المعادلة (1) الأتية:

$$EE = \frac{Ex+Im}{GDP} \times 100 \quad \text{..... (1)}$$

حيث تمثل: EE: درجة الانكشاف الاقتصادي، وEx: مجموع الصادرات، وIm: مجموع الاستيرادات، وGDP: الناتج المحلي الإجمالي.

والملاحظ من البيانات الواردة في الملحق (1) الخاصة درجة الانكشاف للاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة قد بلغ متوسط 61.1%، ليشير انكشاف الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي، بالتالي يجعل العراق معرض لصدمات اقتصادية وتجارية متولدة في الخارج، ويقلل من تأثير سياسته التجارية في توجيه التجارة الخارجية لمصلحة الاقتصاد العراقي ووحدات الإنتاجية التي تعاني أصلاً من تصلب إنتاجي وعدم مرونة في تلبية الحاجة المحلية والخارجية، مما يقلل من معدلات النمو الاقتصادي في العراق.

كما إن الملاحظ من الملحق (1) أن درجة الانكشاف الاقتصادي للعراق قد تذبذبت نسبياً وبنسب متناقصة، من 75% في عام 2008، إلى 47.4% في عام 2016، يعود ذلك لتذبذب الصادرات العراقية نتيجة ارتباطها بالأسواق النفطية العالمية بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، يقابلها أيضاً تصاعد متذبذب نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي ما بين عامي 2008 و2016، بسبب الأوضاع الداخلية في العراق ومنها التوترات الأمنية والسياسية والصدمات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية.

أما خلال المدة (2017 – 2023) فقد سجلت درجات الانكشاف الاقتصادي للعراق نسب متقاربة نسبياً مقارنة بما سبق من نسب، فأقل نسبة كانت 52.2% وأعلى نسبة بلغت 65%، تعود لتأثر التجارة الخارجية بمتغيرات اقتصادية محلية واقليمية وعالمية.

3. مؤشر التبعية الاقتصادية Economic Dependency: يبين هذا المؤشر بشكل أدق مستويات اعتماد الاقتصاد المحلي على العوامل والقوى الخارجية، إذ يحلل المؤشر تأثر قيمتي الاستيرادات والصادرات على حدة بهذه العوامل، عبر قسمة قيمة الاستيرادات على الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بالنسبة لقيمة الصادرات (Funk, 2017: 469 - 470). وعليه فإنه من الممكن دراسة وتحليل هذا المؤشر من خلال النسبتين الأتيتين:

أ. نسبة الاعتمادية على الاستيرادات Import Dependency (ID): يتم استخرجها من خلال المعادلة (2) الأتية:

$$ID = \frac{Im}{GDP} \times 100 \quad \text{..... (2)}$$

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.16

فإذا تجاوزت هذه النسبة للاعتمادية نسبة 20% فما فوق فإن ذلك يدل على أن الاقتصاد المحلي ذو تبعية تجارية للخارج (حسوني وعبد الكاظم، 2019: 336).

والملاحظ من النسب الواردة في الملحق (1) الخاصة بالاعتمادية على الاستيرادات إن الاقتصاد العراقي ذو تبعية اقتصادية وتجارية، إذ بلغ متوسط هذه النسب خلال مدة الدراسة 24.9%، وأيضاً تعد هذه النسبة مؤشر سلبي على فاعلية اجراءات السياسة التجارية الخارجية في العراق، وضعف قدرة الوحدات الإنتاجية المحلية على تلبية الاحتياجات المحلية للسلع والخدمات، مما يعرض لدرجة من الانكشاف الاقتصادي المحلي على العالم الخارجي.

ب. نسبة الاعتمادية على الصادرات Export Dependency (ED): يمكن أن نستخرجها من خلال المعادلة (3) الأتية:

$$ED = \frac{Ex}{GDP} \times 100 \quad \text{..... (3)}$$

فإذا تجاوزت هذه النسبة للاعتمادية نسبة 25% فما فوق فإن ذلك يدل على أن الاقتصاد المحلي قد خصص جزء هام من إنتاجه المحلي للتصدير إلى الخارج، وكما يدل على وجود تبعية تجارية للعالم الخارجي (حسوني وعبد الكاظم، 2019: 336).

والملاحظ من النسب الواردة في الملحق (1) الخاصة بالاعتمادية على الصادرات إن الاقتصاد العراقي يعتمد اقتصادياً وتجارياً على العالم الخارجي، هذا يعرضه لصدمات خارجية تؤثر في متغيرات اقتصاده المحلي، إذ بلغ متوسط هذه النسب خلال مدة الدراسة 36.2%، كما إن هذه النسبة مؤشر سلبي على فاعلية اجراءات السياسة التجارية الخارجية بتوجيه جزء من الناتج المحلي العراقي نحو التصدير الذي يساهم في رفع معدلات نمو الاقتصاد العراقي.

ثالثاً: التوزيع النسبي لمكونات التجارة الخارجية على الشركاء التجاريين للعراق:

يقصد بالتوزيع النسبي للتجارة الخارجية على الشركاء التجاريين هو دراسة التوزيع الجغرافي حسب الشركاء التجاريين للعراق من الدول أو المجاميع الدولية، من أجل تحديد وتحليل نسب توزيع مكونات التجارة الخارجية لجانبي الاستيرادات والصادرات العراقية على هؤلاء الشركاء. لذلك تم اعداد الملحقين (2 و 3) والشكل (2) اللذان من الممكن تحليلها كالآتي:

1. التوزيع النسبي للاستيرادات: إن مؤشر توزيع الاستيرادات له أهمية في توضيح مدى التركز التجاري للاقتصاد العراقي مع شركاء تجاريين محددين، أو مستويات التشتت التجاري الإقليمي والدولي، فضلاً عن بيان تبعية الاقتصاد المحلي وانكشافه على الخارج، وتحديد موقع العراق في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي، وحساسية الاقتصاد المحلي تجاه التغيرات الاقتصادية الدولية عبر مختلف العلاقات التجارية، لذلك لابد من السعي لتنويع الاستيرادات من مصادر دولية مختلفة من أجل تقليل الأثار السلبية الناجمة عن تقلبات وصدمات الاقتصاد المحلي نتيجة شراكته التجارية مع الخارج، والتي قد تنجم عن تغيرات أسعار السلع المستوردة من الخارج أو تغيرات الضرائب في الأسواق الدولية، لتنعكس على الأسعار في الأسواق المحلية ومستويات المعيشة للأفراد (تدني الدخل الشخصي الحقيقي) بسبب تركز الاستيرادات على عدد محدود من الشركاء التجاريين التي قد تعاني من تقلبات في معدلات التضخم ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي فيها (الجلاج، 2014: 32).

حيث نلاحظ من الملحق (2) والشكل (2) الجزء (a) أن أهم الشركاء التجاريين للعراق خلال المدة (2008 – 2023) هي الدول الآسيوية بمتوسط للأهمية النسبية بلغت 47.4%، إذ تصاعدت بشكل نسبي قيم الاستيرادات العراقية من هذه الدول من 4082 مليون دولار في عام 2008 إلى 48586 مليون دولار في عام 2023، وبمعدل نمو مركب بلغ 16.7%، تعد ارتفاع الأهمية النسبية للشراكة التجارية للعراق مع الدول الآسيوية التي تراوحت ما بين (11.5% - 73.8%) من مجموع الاستيرادات ، سببها هو القرب الجغرافي لهذه الدول من العراق (بالأخص إيران والصين والهند)، إذ أن أغلب السلع المستوردة هي استهلاكية قد تكون سريعة التلف لذلك فإن القرب الجغرافي هام جداً، وكذلك فإن هؤلاء الشركاء التجاريين يتمتعون بالتنوع الإنتاجي للسلع (كالصين) وهذا ما يجعلهم ذو أهمية تجارية في جانب الاستيرادات.

أما الترتيب الثاني للشركاء التجاريين فهم الدول الأوربية فقد بلغ متوسط الأهمية النسبية نسبة 25.6%، وبمعدل نمو مركب سالب بلغ 1.6-%، نتيجة أن الاستيرادات العراقية تصاعدت نسبياً من هذه الدول بقيم من 10897 مليون دولار في عام 2008 إلى 26113 مليون دولار في عام 2013، وبمساهمة نسبية تراوحت ما بين (30.7% - 44.4%) من مجموع الاستيرادات. ومن ثم خلال المدة (2014 – 2023) تذبذبت الاستيرادات من هذه الدول بقيم تراوحت ما بين (6406 – 11193) مليون دولار، وبمساهمة متناقصة نسبياً ما بين (12.7% - 22.8%) من مجموع الاستيرادات، يعود ذلك بسبب وجود صعوبات أمنية تواجه انتقال البضائع المستوردة من الدول الأوربية اثناء انتقالها ومرورها في بعض الدول والمناطق الجغرافية التي تواجه توترات أمنية

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.16

كسوريا واليمن (بالأخص في مضيق باب المندب)، الذي أدى لارتفاع تكاليف النقل والشحن ليقود لانخفاض حجم الاستيرادات العراقية من الدول الأوربية.

وكذلك الحال فقد انخفضت الاستيرادات العراقية من باقي الشركاء التجارية لكل من الدول العربية ودول الأمريكيتين خلال مدة الدراسة، إذ كان معدلي النمو المركب للاستيرادات من هذه الدول قد بلغت نسبتي نمو سالبتين هما 6.5-% و1.8-% على التوالي، وبمساهمتي نسبيتين بلغتا 19.1% و7.2% على التوالي. إذ انخفضت نسبياً قيم الاستيرادات العراقية من الدول العربية خلال مدة الدراسة من 16399 مليون دولار إلى 5635 مليون دولار، وبمساهمة تراوحت ما بين (6.2% - 46.2%) من مجموع الاستيرادات، قد يعود ذلك بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي في الدول العربية وتشابه السلع المنتجة في عدم تنوعها مع ما ينتج في العراق بالأخص المنتجات الزراعية، ولوجود توترات واضطرابات أمنية في بعض الدول العربية. أما بالنسبة لدول الأمريكيتين فإنه خلال مدة الدراسة قد كانت الاستيرادات العراقية من هذه الدول متصاعدة في البدء من ثم اتجهت للانخفاض النسبي، إذ تصاعدت الاستيرادات من 3976 مليون دولار في عام 2008 إلى 5248 مليون دولار في عام 2010، من ثم انخفض من 4101 مليون دولار في عام 2011 إلى 2995 مليون دولار في عام 2023، واتجهت المساهمة النسبية للانخفاض النسبي، فقد تراوحت ما بين (4.5% - 12.1%) من مجموع الاستيرادات، يرجع السبب في ذلك إلى التوجه المحلي نحو الاستيراد من الدول الآسيوية الأقرب جغرافياً للعراق والأرخص من ناحية التكاليف والشحن.

فيما يخص بقية دول العالم فقد بلغ متوسط الأهمية النسبية 0.7% خلال مدة الدراسة، وكما كان معدل النمو المركب للاستيرادات العراقية من هذه الدول قد بلغ 3.5%، وتراوحت قيم الاستيرادات ما بين (61 – 1441) مليون دولار، وبمساهمة نسبية تراوحت ما بين (0.2% - 3.5%) من مجموع الاستيرادات.

2. التوزيع النسبي للصادرات: تعد مؤشر توزيع الصادرات مدى ارتباط الاقتصاد العراقي مع الشركاء التجاريين، باعتبار أن هذا المؤشر يبين تنوع أسواق الصادرات العراقية مع دول العام الخارجي، ومستوى تعرضها للصدمات الخارجية التي منها الاقتصادية والمالية والسياسية، مع التأكيد على إن الصدمات الاقتصادية الخارجية (كالنفطية) هي من أخر نوع للصدمات على الاقتصاد المحلي، لأنها تنعكس على مفاصل الاقتصاد وعناصره المختلفة عبر انتقالها بشكل سريع نسبياً من بلد لأخر ، لذلك فالتنوع في توزيع الصادرات الشركاء التجاريين للعراق مطلوب من ناحية تصدير مختلف السلع المنتجة محلياً للأسواق العالمية المتنوعة، فإذا تركز التصدير على دول محددة قد تزيد من تعرض الاقتصاد العراقي للصدمات المتأتية من تلك الدول، عليه لابد من تنويع الأسواق المصدر لها (لجلاج، 2014: 31).

حيث نلاحظ من الملحق (3) والشكل (2) الجزء (b) فإن خلال المدة (2008 – 2023) لم يختلف كثيراً عما جاء للشركاء التجاريين للعراق لجانب الاستيرادات (بالأخص المرتبتين الأولى والثانية). إذ أن الدول الآسيوية قد جاءت بالمرتبة الأولى في تصدير المنتجات العراقية لها وبالأخص الصادرات النفطية، إذ بلغ متوسط الأهمية النسبية للتصدير لهذه الدول نسبة 55%، فقد تصاعدت نسبياً الصادرات العراقية لهذه الدول من 10005 مليون دولار في عام 2008 إلى 68482 مليون دولار في عام 2023، وبمعدل نمو مركب بلغ 12.8%، كما تراوحت الأهمية النسبية للصادرات العراقية للدول الآسيوية ما بين (12.9% - 78.1%) من مجموع الصادرات، أن التصدير لهذه الدول في أغلبه هو من النفط الخام لأنها تحتاج لتلبية حاجتها المحلية من أجل استخدامها في الإنتاج المحلي المتنوع في داخلها، ومن هؤلاء الشركاء التجاريين الآسيويين للعراق كالصين والهند التي تتميز بسعة إنتاجهما السلعي وتنوعه.

أما في المراتب التوزيعية التالية فقد جاءت كلاً من الدول الأوربية ودول الأمريكيتين (على التوالي) وخلال مدة الدراسة، وهم من الدول الصناعية المتقدمة التي تحتاج للنفط الخام العراقي كمواد أولية من أجل أن يتم استخدامها في العملية الإنتاجية، فقد بلغت الأهمية النسبية للصادرات العراقية لهذه الدول نسبتي 21% و19.8% على التوالي، كما بلغ النمو المركب للصادرات لهذه الدول معدلي 1.7% و12.8% على التوالي. وقد تراوحت الصادرات العراقية للدول الأوربية ما بين (6326 – 22889) مليون دولار، وبنسب مساهمة تراوحت ما بين (13.5% - 29.1%) من مجموع الصادرات. كما إن الصادرات العراقية لدول الأمريكيتين فقد اتجهت نحو التذبذب النسبي، فبلغت ما بين (2334 – 34422) مليون دولار، وبمساهمة نسبية ما بين (4.8% - 55.3%) من مجموع الصادرات.

وقد جاءت الدول العربية وبقية دول العالم وخلال مدة الدراسة بمتوسطي أقل مستوى مما سبق للشركاء التجاريين للعراق ، فقد بلغتا 3.4% و0.8% على التوالي، وقد يعود سبب ذلك إلى حاجة هذه الدول للنفط الخام العراقي لأن أغلبها دول نامية. كما بلغ النمو المركب للصادرات لهذه الدول معدلي 3.4% و20.8-% على التوالي. إذ أن الصادرات العراقية للدول العربية تراوحت ما بين (871 – 4639) مليون دولار، لتبلغ المساهمة النسبية ما بين (1.6% -

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.16

4.5%) من مجموع الصادرات. أما الصادرات العراقية لباقي دول العالم فقد تميزت بالانخفاض النسبي خاصة بعد عام 2016، إذ تراوحت هذه الصادرات ما بين (2 – 2779) مليون دولار، لتكون الأهمية النسبية متدنية نسبياً إذ بلغت ما بين (0.002% - 6.4%) من مجموع الصادرات.

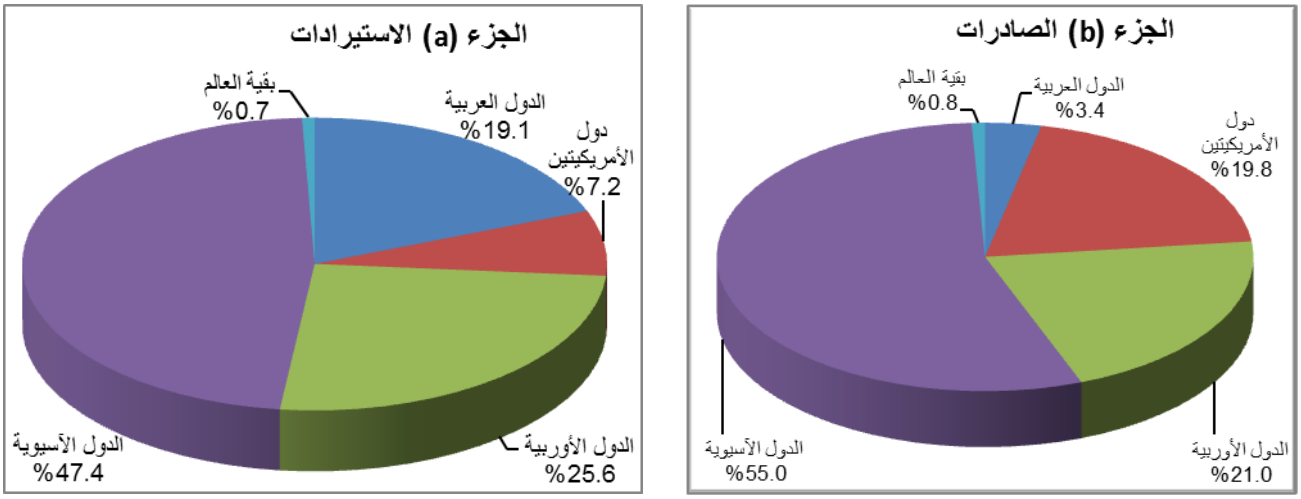

الشكل (2) متوسطات التوزيع النسبي للصادرات والاستيرادات على الشركاء التجاريين للعراق خلال المدة (2008 – 2023)

المصدر: تم اعداد الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على الملحقين (2 و3).

رابعاً: سبل تطوير أداء السياسة التجارية الخارجية في العراق:

إن مسألة تطوير السياسة التجارية الخارجية من الأمور الهامة والإيجابية على التجارة الخارجية للاقتصاد العراقي مع العالم الخارجي، إذ يؤدي للاستغلال الاقتصادي الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة والمتوقع استخراجها واستخدامها في المستقبل، وكما تحقق تطوير هذه السياسة للتوسع الإنتاجي وتحقيق وفورات للوحدات الاقتصادية الجزئية التي تؤدي للاستفادة منها في تحقيق مزايا تنافسية وتوسيع القدرات الإنتاجية للقطاع الحقيقي الخاص بالأخص الصناعي والزراعي، وكذلك توجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية باتجاهات استثمارية لصالح تعزيز التجارة الخارجية، وتنويع الإنتاج السلعي مما يقلل الاعتماد على سلعة واحدة بالتصدير كالنفط الخام الذي يقود إلى الانكشاف الاقتصادي والتجاري لصالح الخارج، وتحقيق التنوع الإنتاجي يزيد من معدلات الاستخدام للعناصر الإنتاجية من رأس المال والعمل بما يرفع من الإنتاجية الحدية لهذه العناصر. كما إن تطوير السياسة التجارية يغير من النمط الاستهلاكي للمجتمع العراقي، والتي لها أثار سلبية في تبذير الموارد وتبعية الاقتصاد للاستيراد الاستهلاكي المستنزف للموارد الاقتصادية والمالية، مما سبق فإن تطوير السياسة التجارية الخارجية في العراق قد يضع العراق في المسار الإصلاحي الصحيح الذي يحسن من الواقع الاقتصادي والتجاري للعراق.

ومن الممكن تطوير السياسة التجارية الخارجية في العراق من خلال الآتي:

1. التحرير الاقتصادي للواقع التجاري: قد يكون التوجه نحو التحرر التجاري وتبني الملكية الخاصة من أهم خطوات الإصلاح التجاري عبر توجه الاقتصاد المحلي لتبني آلية اقتصاد السوق، والتي ظلت في العراق مجرد فلسفة اقتصادية غير مفعلة بشكل حقيقي على أرض الواقع الاقتصادي المحلي، إذ إن التوجه نحو تحرير الملكية الفردية (الخصخصة) لبعض الموارد الاقتصادية والطبيعية قد يعطي حرية في توجيه القرارات الاقتصادية نحو الأمثلي في استغلال هذه الموارد، ومن ثم توجيهها نحو رفع الطاقات الإنتاجية في البلد وزيادة المرونة الإنتاجية للاقتصاد، والتي قد تنعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي العراقي، وتجنب الصدمات الاقتصادية والأزمات التجارية المتأتية من الخارج عبر تدعيم القدرة الإنتاجية والتنافسية للوحدات التجارية المحلية، كما تساعد على تصحيح المسار الاقتصادي الذي يوازن التيار النقدي في البلد مما يعزز من تحقيق التوازن في المستوى العام للأسعار، وهذا يقود لتفادي الصدمات النقدية والسعرية في الاقتصاد المحلي، ويعمل التحرر الاقتصادي إلى تحقيق إصلاح في سوق العمل وتوجيهها باتجاهات مثمرة للاقتصاد. كما يتطلب التحرر الاقتصادي القيام بإصلاحات للنظام المالي والمصرفي لإتاحة المجال لتطوير الواقع التجاري للقطاع الخاص، من خلال دمج القطاع المالي والمصرفي المحلي مع العالم الخارجي وتطوير آليات الدفع الالكتروني

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.16

وربطها بالأسواق التجارية الاقليمية والعالمية، مما يتيح الفرصة للوحدات التجارية المحلية توسيع السوق وتوجهها نحو العالم الخارجي، مما يزيد من الطلب على المنتجات المحلية.

2. تعزيز سياسات التصدير: لابد من اجراءات السياسة التجارية الخارجية في العراق توجيهها نحو اتاحة الفرص الاستثمارية أمام الأجانب من أجل ادخال التقنيات الإنتاجية الحديثة والتكنولوجيات المتقدمة، بما يعزز من القدرات الإنتاجية المحلية، ويدعم التنافس للمنتجات المحلية أمام الأجنبية، ويخفض من التكاليف الإنتاجية، بما يقود إلى زيادة القدرة التصديرية للبلد، ويضعه في المسار الصحيح للتجارة مع الخارج، وتوجيه عوائد التصدير المتنوعة إلى تدعيم الاقتصاد المحلي.

كما على السياسة التجارية لصالح الصادرات تدعيمها بالعناصر البشرية المؤهلة والمدربة، عبر ادخال هذه العناصر في دورات تدريبية قادرة على التعامل مع التكنولوجيات المستخدمة في الخطوط الإنتاجية المعدة للتصدير، وتأهيلها للتعامل مع البرامج والتقنيات الحاسوبية والرقمية التي تقلص من التكاليف الإنتاجية، وتعزز من التواصل الرقمي مع العالم الخارجي وتوسيع القنوات التجارية مع الوحدات الاقتصادية الأجنبية.

وعلى السياسة التجارية الخارجية في العراق توجيه الوحدات التجارية لتبني الخطط والاستراتيجيات الإنتاجية والتسويقية التي تتماشى مع المعايير التجارية على المستوى الدولي، واخضاع المنتجات المحلية للرقابة والمراجعة والإشراف على مديات تطبيق معايير الجودة الصناعية، والتي تعزز هدف زيادة الصادرات التي تلقى قبول عالمي واقليمي في مسألة جودة إنتاجها.

كذلك من الضروي عقد اتفاقيات شراكة تجارية تقلص الفجوة التجارية لصالح توسيع الصادرات العراقية وتقليص الاستيرادات الاستهلاكية، بما يقلص من الاتجاه التضخمي للاقتصاد المحلي ويحقق التوازن فيه.

3. تشجيع الاستيرادات الداعمة للإنتاج المحلي: لابد من اعتماد سياسة استيراد داعمة للإنتاج المحلي من خلال تقليل نسب بعض التعريفات الكمركية الخاصة بدخول المواد الأولية المستخدمة في العملية الإنتاجية والتكنولوجيات ذات العلاقة بهذه العملية، ويقلل من الكلف الإنتاجية ويزيد من الفرص الاستثمارية الجديدة ليؤدي إلى زيادة الإنتاج السلعي وزيادة الطلب على الايدي العاملة المحلية، مما يدعم القدرة التنافسية للمنتجات العراقية ويزيد الطلب عليها.

إن تخفيض نسب التعريفات الكمركية على بعض الاستيرادات من المدخلات والمواد الوسيطة والأولية المستخدمة في الإنتاج الحقيقي سوف تؤثر بالاستثمار من خلال القناتين الأتيتين: (الربيعي والسعدي، 2024: 493)

أ. **قناة الثروة أو الدخل الحقيقي:** تخفيض نسب التعريفات الكمركية على الاستيرادات من المدخلات الوسيطة والأولية يساعد على خفض الكلف على المنتجات العراقية، مما يزيد من معدل الأرباح للمشروعات الاستثمارية والمنتجة للسلع المحلية التي تعتمد على مواد ومدخلات وسيطة مستوردة، ليساعد على زيادة الاستثمارات الجديدة في الإنتاج الحقيقي، وكذلك زيادة تدفق المدخلات الإنتاجية المستوردة مما يزيد من الكفاءة الإنتاجية، من خلال زيادة كفاءة المزج بين العناصر الإنتاجية في بعض الوحدات الاقتصادية الجزئية، والتي ترتكز في إنتاجها السلعي على مدخلات وسيطة مستوردة، ليؤدي جميع ما سبق لزيادة الدخل الحقيقي في الاقتصاد لكل من الاستثمار والاستخدام للعناصر الإنتاجية (بالأخص عنصر العمل).

ب. **قناة الادخار:** خفض الكلف الاستيرادية للمدخلات الوسيطة قد يؤدي إلى خفض الأسعار النسبية Relative Prices للمنتجات النهائية العراقية، وهذا قد يجعلها أكثر قدرة تنافسية للمنتجات الأجنبية المستوردة، مما يشجع المستثمرين المحليين على زيادة الاستثمار في هذه المنتجات بهدف تحقيق أرباح منها، وكذلك سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الأموال مما قد يقود القطاع المصرفي لزياد معدلات الفائدة على الودائع، ليزيد من معدلات الادخار المحلي التي سوف توجه نحو الاستثمار الحقيقي.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات :

توصلت الدراسة لعدد من الاستنتاجات منها الآتي:

1- تواجه السياسة التجارية الخارجية في العراق بعض الضغوطات المؤثرة في فاعليتها والمسببة في عدم اتجاذ الاجراءات الصحيحة، منها الضغوط السياسية والتوترات الأمنية، والصدمات الاقتصادية الخارجية التي تجعل من الصادرات السلعية (بالأخص النفطية منها) تتقلب حسب عوامل

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.16

ومتغيرات اقتصادية متأتية من الأسواق العالمية، وكذلك فإن الاستيرادات العراقية قد تأثرت بعوامل داخلية مثل الاضطرابات الأمنية التي احدثت صدمات اقتصادية داخلية، وكذلك تأثر هذه الاستيرادات بالتوترات الاقليمية والعالمية التي أثرت في أسعارها وكميات إنتاجها.

2- نتيجة العوامل سابقة الذكر (مراجعة الاستنتاج السابق) فقد تباينت الصادرات العراقية خلال المدة (2008 – 2023)، مما قاد لنمو مركب بسيط خلال هذه المدة بلغ 3%. كما إن الاستيرادات قد تباينت خلال هذه المدة لتسجل نمواً مركباً بلغ 3.9%.

3- بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي فإن الميزان التجاري خلال مدة الدراسة قد سجل فوائض تجارية، عدا عامي 2009 و2020 فقد سجلا عجزاً تجارياً، نتيجة تأثير هذين العامين بأزمتين عالميتين خارجيتين انعكستا على الاقتصاد العراقي وتجارته مع العالم الخارجي، وهما: الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2008 وامتدت للعام التالي، والأزمة الصحية (جائحة كورونا) التي بدأت في عام 2019 وامتدت لعام 2021.

4- على الرغم من الفوائض التي سجلها الميزان التجاري خلال مدة الدراسة فإن السياسة التجارية الخارجية في العراق لم تنجح في توجيهها عبر أدواتها المختلفة ناحية تعزيز الصادرات السلعية وتنوعيها، وبقاء الاقتصاد العراقي احادي الجانب في تجارته الخارجية، فقد بلغ متوسط الاعتماد على الصادرات نسبة 36.2%. وقابل ذلك اعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيرادات الخارجية في تلبية احتياجاته المحلية من السلع والخدمات المنتجة في الدول الاقليمية والعالمية، فقد بلغ متوسط الاعتماد على الاستيرادات نسبة 24.9%. مما أدى إلى حدوث انكشاف اقتصادي للتجارة الخارجية العراقية، فقد بلغ متوسط الانكشاف نسبة 61.1%.

5- ارتباط الشركاء التجاريين للعراق العلاقات الاقتصادية الدولية حسب قربهم الجغرافي الاقليمي والعلاقات التجارية التاريخية والمصالح الاقتصادية والسياسية، إذ احتلت الدول الآسيوية المرتبة الأولى وبعدها الدول الأوربية بالمرتبة الثانية، وبعدهما باقي الدول الاقليمية والعالمية.

ثانياً: التوصيات :

الاستنتاجات السابقة للدراسة تستوجب تقديم توصيات وكالآتي:

1- ضرورة العمل على تطوير السياسة التجارية الخارجية في العراق من خلال تطبيق سياسات وبرامج تحقق التنوع الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية، بحيث تعزز الصادرات السلعية وتقلل من الاستيرادات السلعية من الخارج، لتنعكس في الميزان التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي للعراق.

2- وضع استراتيجية شاملة لتنمية الاقتصاد العراقي تكون للسياسة التجارية الخارجية دوراً بارزاً فيها مع تنسيق متكامل مع باقي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، لتوجيه الاقتصاد نحو إنتاج سلعي وخدمي لصالح العراق، بما يزيد من تدفق السلع والخدمات والأموال للداخل الاقتصادي، ومن فوائض التجارة الخارجية التي تدفع الاقتصاد العراقي نحو التقدم والازدهار، إذ تقود القطاعات الاقتصادية نحو المقدرة التنافسية والتجارة مع العالم الخارجي ومواجهة الاغراق السلعي لبعض السلع المحلية.

3- اتخاذ اجراءات للسياسة التجارية الخارجية في العراق تقلل من الانكشاف الاقتصادي والاعتماد على الخارج، من خلال تشجيع التنوع الإنتاجي المحلي وفرض ضرائب عبر أداة التعريفات الكمركية على الاستيرادات التي تنافس المنتجات المحلية، مما يؤدي لزيادة المساهمة القطاعية في الاقتصاد العراقي.

4- السعي نحو توجيه القطاعات الاقتصادية الحقيقية لرفع إنتاجيتها وضمن معايير الجودة العالمية، عبر رفع كفاءة استغلال عناصر الإنتاج فيها بمزيج مثالي يحقق الفاعلية في عملياتها الإنتاجية المراعية لمواصفات الجودة السلعية، بما يقود لمزيد من الإنتاج المعد للتصدير ومواصفات قياسية عالمية قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية. كذلك لابد من حماية المنتج المحلي للصناعات الناشئة والمنتجات الزراعية المحلية، ومواجهة سياسة الاغراق التي تتبعها بعض الوحدات الاقتصادية الخارجية لتحقيق منافع اقتصادية ضيقة الآفق، ويتم ذلك عبر اجراءات وقائية ورقابية على الوارد للسوق العراقي.

5- تطوير آليات للسياسة التجارية الخارجية في العراق من خلال انشاء صندوق للطوارئ الاقتصادية، من أجل مواجهة الصدمات الاقتصادية والتجارية الناشئة من عوامل ومتغيرات محلية وعالمية.

6- العمل على تحسين العلاقات التجارية مع الشركاء الدوليين من خلال الاتفاقيات الثنائية معهم بالأخص الاقرب جغرافياً، من أجل توسيع نطاق الأسواق وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية. وكما لابد من تفعيل بعض الاتفاقيات التجارية التي لصالح الاقتصاد العراقي، ومراجعة البعض منها التي بالضد من الاقتصاد المحلي وقطاعاته.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.16

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References:

الأطرش، محمد. (2000). تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد 26.

البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2008 – 2023)، دائرة الإحصاء والابحاث.

الجبوري، سوسن كريم هودان، و الجبوري، مروة علاوي ناجي. (2021). دراسة تحليلية كمية بين سياسات تحرير التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر: مصر دراسة حالة، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية (مجلة الدنانير سابقاً)، المجلد 1، العدد 23.

حسوني، رحيم، وعبد الكاظم، علي. (2019). تأثير أسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة (2004 - 2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 25، العدد 114.

الربيعي، عمار محمود، والسعدي، شيماء شاكر. (2024). واقع السياسة التجارية في العراق بعد عام 2003، مجلة أهل البيت، المجلد 1، العدد 34.

سلطة الائتلاف المؤقتة. (2004). الاستراتيجية الضريبية لعام 2004، العراق.

الشمري، مايح شبيب، وجياد، علي حمزة. (2022). قياس أثار السياسة التجارية على متغيرات المربع السحري لكالدور في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1990 - 2019)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 18، العدد 4.

عبد القادر، السيد متولي. (2011). الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسة، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن.

كنونة، أمين رشيد. (1990). الاقتصاد الدولي، مطبعة الجامعة، العراق.

لجلاج، صادق زوير. (2014). واقع ومشكلات قطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة (2012- 2003)، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية (مجلة الدنانير سابقاً)، المجلد 1، العدد 6.

مسلم، حمدية شاكر، ومحمود، هديل حميد. (2018). أثار السياسة التجارية على تنوع الصادرات العراقية بعد عام 2003 مقارنة مع التجربة الماليزية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 24، العدد 105.

الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي: https://cbiraq.org\

هلال، جنان سليم. (2014). السياسة التجارية العراقية بعد عام 2003: الاداء ومتطلبات الاصلاح، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 1.

وزارة التجارة العراقية، صندوق دعم التصدير، الموقع الإلكتروني الرسمي: https://www.epf.gov.iq/?article=23

وزارة التجارة العراقية، نقطة تجارة العراق الدولية، الموقع الإلكتروني الرسمي: https://iitp.mot.gov.iq/Home/Post?Id=1124

وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الإحصائية للمدة (2008 – 2023)، الجهاز المركزي للإحصاء.

الوقائع العراقية. (2010). قانون التعرفة الكمركية رقم 22 لسنة 2010: الجزءين الأول والثاني، العدد 4170، العراق.

English References:

Abdul Qader, Sayed Metwally. (2011). International Economics: Theory and Policy, Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution, Jordan.

Agreement on Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS). (2017). World Trade Organization.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.16

Al-Atrash, Muhammad. (2000). Challenges of the trend towards economic globalization, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue 26.

Al-Jubouri, Susan Karim Hodan, and Al-Jubouri, Marwa Allawi Naji. (2021). A quantitative analytical study between international trade liberalization policies and foreign direct investment: Egypt as a case study, Journal of Economic and Administrative Studies (formerly Dinars Magazine), Volume 1, Issue 23.

Al-Rubaie, Ammar Mahmoud, and Al-Saadi, Shaima Shaker. (2024). The Reality of Trade Policy in Iraq after 2003, Ahlulbayt Magazine, Volume 1, Issue 34.

Al-Shammari, Mayeh Shabib, and Jiad, Ali Hamza. (2022). Measuring the Effects of Trade Policy on Kaldor's Magic Square Variables in the Iraqi Economy during the Period (1990 - 2019), Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 18, Issue 4.

Birdsall, N., & Hamoudi, A. (2002). Commodity Dependence, Trade, and Growth: When "Openness" is Not Enough, Center for Global Development, Working Paper No. 7.

Central Bank of Iraq, Annual Statistical Bulletins for the period (2008-2023), Department of Statistics and Research.

Coalition Provisional Authority. (2004). Tax Strategy for 2004, Iraq.

Funk, K. Y. (2017). How Economic Dependency Was Created Through the WTO: A Case Study of South Korea, Journal of Developing Societies, 33(4).

Hassouni, Rahim, and Abdul-Kazem, Ali. (2019). The impact of oil prices on the general budget and trade balance in Iraq for the period (2004-2017), Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, Volume 25, Issue 114.

Hilal, Jinan Salim. (2014). Iraqi Trade Policy after 2003: Performance and Reform Requirements, Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 16, Issue 1.

Iraqi Facts. (2010). Customs Tariff Law No. 22 of 2010: Parts One and Two, Issue 4170, Iraq.

Iraqi Ministry of Planning, Statistical Abstract for the Period (2008-2023), Central Statistical Organization.

Iraqi Ministry of Trade, Export Support Fund, Official Website: https://www.epf.gov.iq/?article=23

Iraqi Ministry of Trade, Iraq International Trade Point, Official Website: https://iitp.mot.gov.iq/Home/Post?Id=1124

Kanuna, Amin Rashid. (1990). International Economics, University Press, Iraq.

Krugman, Paul R., & et al. (2022). International Economics: Theory and Policy, 12th Edition, Pearson Education Limited, UK.

Lajlaj, Sadiq Zuwair. (2014). The Reality and Problems of the Foreign Trade Sector in Iraq for the Period (2003-2012), Journal of Economic and Administrative Studies (formerly Dinars Journal), Volume 1, Issue 6.

Mordkm, . K. (2008). International Economics: Introduction to Politics, Al-Marikh Publishing House, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.

Muslim, Hamdiya Shaker, and Mahmoud, Hadeel Hamid. (2018). The Effects of Trade Policy on the Diversity of Iraqi Exports after 2003 Compared with the Malaysian Experience, Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, Volume 24, Issue 105.

Rasheed, K. M. & et al. (2020). The Effect of Private and Public Consumption on Economic Exposure in Iraq during the Period (2004-2018) by Using (ARDL) Model, International Journal of Innovation, Creativity and Change, 13(1).

Shiha, Rushdi. (2000). International Economic Transactions: study In international Economics from the Perspective of Market Economics and Economic Liberalization, New University House, 1st Edition, Egypt.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.16

Statistical Website of the Central Bank of Iraq: https://cbiraq.org\

Tazait, M. Sharif. (2015). Trade Policies and Integration into the International Economy, Master's Thesis, Draya Adrar University, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences